

اثر الودائع في صافي دخل المصارف
بحث تطبيقي في مصرف الشرق الاوسط العراقي
للاستثمار

المدرس المساعد علي حسين نوري اللامي
قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية دجلة الجامعة

المستخلص :

يعد الربح المحرك الرئيسي لنشاط المصارف التجارية والهدف الاساسي لها فهي تسعى دوما الى تعظيم الارباح من خلال ممارستها لانشطتها الاعتيادية ، ومن بين هذه الانشطة هو نشاط الائتمان والذي يتطلب توفير الاموال اللازمة بغية اقراضها وهذه الاموال هي الاموال المودعة لدى المصرف.

لذلك فقد سعى البحث الحالي الى اثبات مساهمة الودائع المصرفية في صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، للمدة من الفصل الاول 2010 ولغاية الفصل الثاني 2013 .

واستند البحث الى فرضيتين رئيسيتين واللتين تم اثباتهما باستخدام المنهج الكمي القياسي وهما :

1 . توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين انواع الودائع وصافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار .

2 . ان انواع الودائع تؤثر في صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار .

ولقد توصل البحث الى بناء انموذج للتنبؤ بصافي دخل المصرف بالاعتماد على ودائع التوفير والودائع الثابتة، اذ بلغت القوة التفسيرية للانموذج 62% ، وكانت صيغته الاتي :

$$Y = -10.38 + 0.03 X_2 + 0.15 X_3$$

اذ ان :

Y = صافي الدخل .

X_2 = ودائع التوفير .

X_3 = ودائع ثابتة .

Abstract

Profit is the main motioned of the activity of commercial banks and its main objective. They are always wanted to increase profits from ordinary activities.

Among these activities it is activity of credit, which requires providing the necessary funds in order to lend. The money is deposited with the bank.

Therefore this current research seeks to prove contribution of bank deposits in the bank's net income for the Iraqi Middle East Investment bank for the duration from the first quarter 2010 to second quarter 2013.

This research was based on two assumptions, which they had been proven by the standard quantitative approach and they are:

1. There is a relation with a statistically criteria between the types of deposits and the net income of the Iraqi Middle East investment bank.
2. The type of the deposits that affect the net income of the Iraqi Middle East investment bank.

This research had built a research model for predicting the net income of the bank relying on savings deposits and fixed deposits. While the conclude strength reached 62% of the sample. It was phrased as follows:

$$Y = -10.38 + 0.03 X_2 + 0.15 X_3$$

If so:

Y = net income

X_2 = savings deposits

X_3 = fixed deposits

المقدمة :

تتعدد الأنشطة المولدة للإيرادات التي يحققها المصرف فمنها (إيرادات العمليات المصرفية وإيرادات نشاط الاستثمار وإيرادات النشاط الخدمي وإيرادات رأسمالية) غير أن إيرادات العمليات المصرفية تعد المؤثر الأكبر في إيرادات المصرف الكلية ، وتنتج عن ممارسة المصرف لأنشطته التقليدية من منح الائتمان ، وعملية منح الائتمان تحتاج إلى أموال والتي يوفرها المصرف من أموال المودعين وهي انعكاس للوظيفة الأولية للمصرف كونه مؤسسة (تقترض لتقرض) وتحقق الأرباح من الفروق ما بين أسعار الفائدة الدائنة والمدينة ، لذلك فإن حجم الودائع التي يستطيع المصرف اجتذابها وبمختلف وسائل المنافسة (السعرية وغير السعرية) تعد من أهم أولويات المصرف كونه سوف يستثمر هذه الودائع في عمليات منح الائتمان وتحقيق الأرباح والذي يعد أحد أهم الأهداف التي تسعى المصرف التجاري إلى تحقيقها.

أما فيما يتعلق بالربح (الدخل) فإن له مفاهيم متعددة ابتدعها المحاسبون فمنها صافي الربح ، والربح قبل الضريبة ، الربح التشغيلي ومجمل ربح وغيرها وبصورة عامه فإن الربح ينتج من ممارسة وحدة الأعمال لنشاطها الاعتيادي وإنتاج (منتج أو خدمة) وتسويقها بأعلى من التكلفة التي صرفت على الإنتاج ، ففي الشركات الصناعية والتي تقدم منتجات فإن الربح هو ناتج طرح السعر الذي سوقت به المنتجات من التكاليف ، والتكاليف في هذه الحالة عبارة عن مواد أولية وأجور ومصاريف متنوعة صرفت على المنتج ، وفي الشركات التي تقدم خدمة فإن نفس المفهوم لاحتساب الربح ينطبق عليها باستثناء أن التكاليف التي تنفق على الخدمة المقدمة يغلب عليها عنصر العمل أي الأجور .

في حين أن النشاط المصرفي وبسبب طبيعته يختلف عن الأنشطة الإنتاجية والخدمية كون عنصر المواد لا يدخل ضمن عملية إنتاج الخدمة ويدخل بدل عنها الفوائد التي يدفع المصرف على الأموال المودعة لديه إضافة إلى عنصر الأجور والمصاريف ، وهذا ما من شأنه أن يحتم على المصرف استثمار الودائع بأفضل صورته ممكنة وهي اقراض الأموال بأسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة التي دفعها للمودعين ، وكون جميع القروض التي يمنحها المصرف يكون لها أجل استحقاق فإن المصرف يعتمد على الودائع الآجلة في منحة للقروض ، بمعنى أن زمنية الوديعة مهمه بالنسبة للنشاط المصرفي.

أولاً - منهجية البحث

1 . مشكلة البحث :

إن جوهر عمل المصارف يتمثل بقبول الودائع من ثم إعادة اقراضها والفرق ما بين الفائدة الدائنة والمدينة يمثل ربح للمصرف فكلما تمكن المصرف من استثمار ودائعه بصورة جيدة كلما حقق أرباح أكثر ويمكن تلخيص مشكلة البحث من خلال التساؤل الآتي :

هل يعتمد صافي دخل المصرف على حجم ودائعه ونوعها ودرجة ثباتها ؟

2 . اهمية البحث :

تنبع اهمية البحث من خلال ما ناقشه من جوهر العملية المصرفية وهو الاستثمار الافضل لزمنية الودائع اذ ان عملية منح الائتمان المصرفي تتطلب استقرار الاموال لدى المصرف والتي قد تسهم في ايضاح العلاقات المتبادلة ما بين الودائع المصرفية وصافي دخل المصرف ، الامر الذي يقود الى بناء سياسات جذب الودائع وتطويرها بحسب اهمية كل نوع منها ، ويقصد بالاهمية هنا درجة مساهمتها في تحقيق الارباح للمصرف.

3 . اهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق الاتي :

- أ . قياس العلاقة بين الودائع (الجارية والتوفير والثابتة) وصافي دخل المصرف.
- ب . اكتشاف اي نوع من الودائع له تاثير اكبر على صافي دخل المصرف.
- ت . بناء انموذج للتنبؤ بصافي دخل المصرف.
- ث . اعطاء اطار مفاهيمي لمتغيرات البحث.

4 . فرضيات البحث :

- أ . توجد علاقة ذات دلالة احصائية ما بين انواع الودائع وصافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار.
- ب . ان انواع الودائع تؤثر في صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار.

5 . منهج البحث :

لقد انتهج البحث المنهج الكمي القياسي لاثبات فرضيات البحث وذلك عبر ادخال البيانات الضرورية الى برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخراج النتائج التي توضح العلاقة ما بين المتغير التابع (صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار) والمتغيرات المستقلة (ودائع الحسابات الجارية والتوفير والثابتة).

7 . حدود البحث :

- أ . الحدود الزمانية : وتكونت من السلسلة زمنية لاربع عشر مشاهدة وهي تمثل بيانات فصلية ابتدئت من الفصل الاول لعام 2010 ولغاية الفصل الثاني 2013 ، ويعود السبب لاختيار هذه المدة لعدم وجود قطوعات في السلسلة الزمنية.
- ب . الحدود المكانية : وتكونت من مصرف واحد (اسلوب دراسة الحالة) وهو مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار ، ويعود السبب في اختيار المصرف لتوفر بيانات المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

ثانيا - الاطار النظري للبحث

1 . مفهوم وتعريف الوديعة المصرفية :

الودائع او الوديعة تعني لغويا " ايداع شيء لدى شخص اخر لمدة معينة على ان يتعهد هذا الشخص برد الشيء نفسه عند الطلب (سمحان ، 1997 : 55) و الودائع جمع وديعة والوديعة في اللغة ما استودع ، وادع الشيء : صانه ، وادعه مالا : دفعته اليك ليكون وديعة . اما : الوديعة اصطلاحا : فهي الشيء الذي يودع عند شخص لاجل الحفظ (الحسيني ، 2010 : 19). وتعرف الوديعة بانها المال الذي يوضع عند شخص لاجل الحفظ وتعرف كذلك بانها عقد يلتزم فيه المودع لديه بالمحافظة على الشيء ثم رده بعينه في الموعد المتفق عليه الى صاحبه " المودع " والوديعة لا تنتقل ملكية الشيء وانما تنتقل حيازته الى الشخص المودع لديه لمدة معينة ومن ثم تعاد بعينها (النجفي ، 1982 : 40-41).

ولقد عرف قانون المصارف العراقي الوديعة بانها (مبلغ نقدي يدفع لشخص سواء اكان مثبتا في سجل ام لا للشخص المستلم للمبلغ بشروط تقتضي سداد الوديعة او تحويلها الى حساب اخر بفائدة او بعلاوة او بدون فائدة او علاوة اما عند الطلب او في وقت او ظروف يتفق عليها المودع وذلك الشخص او يتفق عليها نيابة عنهما (قانون المصارف العراقي ، 2004).

2. انواع الودائع المصرفية :

يمكن تصنيف الودائع المصرفية الى الاتي :

أ . وداائع الحسابات الجارية :

وهي اتفاق بين الزبون والمصرف يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف ، على ان يكون له الحق في سحبه في اي وقت يشاء ودون اخطار سابق منه (هندي ، 2000 : 47). وهذه الودائع يمكن سحبها بدون اشعار مسبق اي بمجرد تقديم الطلب لذا تاخذ المصارف حالة عدم الاستقرار للودائع الجارية بالاحتفاظ بجزء من هذه الودائع وتستثمر الباقي في أنشطة قابلة للتمويل عن طريق الخصم (السامرائي والدوري ، 1999 : 106).

ب . وداائع التوفير :

تتمثل وداائع التوفير باتفاق بين المصرف والزبون يودع بموجبه الزبون مبلغا من النقود لدى المصرف مقابل حصوله على فائدة ، على ان يكون للزبون الحق في السحب من الوديعة في اي وقت يشاء دون اخطار سابق منه (هندي ، مصدر سابق : 147) ولا يجوز كشف حساب التوفير ولا تمنح دفاتر شيكات لاصحابها ، بل يتم منحهم دفاتر توفير يتم الابداع والسحب بموجبها (اللوزي واخرون ، 1997 : 134) وتحرم التشريعات في بعض الدول فتح حسابات توفير لمنشات الاعمال ، بينما تضع تشريعات اخرى حدا اقصى للمبالغ التي يمكن للمنشأة ايداعها في ذلك الحساب وتحتسب فوائد التوفير عادة في نهاية العام (هندي ، مصدر سابق : 149)

ت. الودائع الثابتة (شرف و ابو عراج، 1994: 184) :

وتمثل النسبة الاكبر من موارد المصرف التجاري وتتكون من الايداعات الثابتة التي يتقدم بها الافراد والهيئات المختلفة وتكون على نوعين.

(1) الودائع لاجل : بالنسبة لهذا النوع من الودائع نجد ان المصرف التجاري لا يلتزم بدفعها الا في الموعد المحدد للوديعة ، اي بعد انقضاء مدة معينة يتفق عليها صاحب الوديعة مع المصرف ، وهذا ما يعطي الحرية في اقراضها او استثمارها وجني قدر اكبر من العائد بالمقارنة مع الوضع بالنسبة للودائع الجارية الامر الذي يجعل المصارف التجارية تدفع معدل اعلى من الفوائد عليها تشجيعا على اجتذاب اكبر قدر منها.

(2) الودائع باخطار : تشترك مع الودائع لاجل في وجود قيد معين على السحب منها ولكن قيد اخف نسبيا ، ويتمثل في ضرورة اخطار البنك ، قبل السحب بمدة معينة الامر الذي يجعل قابليتها السحب منها اعلى نسبيا واضطرار البنك للاحتفاظ بقدر اكبر من السيولة لمواجهة السحب عليها ، ومعنى هذا ان يتاح للبنك حرية اقل نسبيا لتوظيفها ، وبالتالي تميل اسعار الفائدة المقرره لها لان تكون اقل بالمقارنة مع الودائع لاجل.

3. اهمية الودائع المصرفية :

تمثل الودائع لدى المصارف التجارية اهمية كبيرة وتشمل القسم الاكبر من الموارد المتاحة للمصرف بغية استخدامها في انشطته المتعددة، فهي ضرورية لعمليات الاستثمار ، والاقرض ، وتقديم التسهيلات المصرفية وغيرها... الخ. بعبارة اخرى ان المصارف التجارية تتعامل باموال الغير (اموال المواطنين او الشركات او المؤسسات الحكومية او غيرها) واستنادا الى ما تقدم فان اهمية حسابات الودائع تبرز في النقاط الاتية :

أ. تؤدي المصارف التجارية دورا اساسيا ومهما في تعبئة المدخرات وتوجيهها الى قنوات استثمارية منتجة تزيد من عملية التراكم الراسمالي على مستوى الاقتصاد الكلي وخلق موجودات جديدة او تحسين القدرة الانتاجية للموجودات القائمة مما يؤدي الى زيادة انتاجية المجتمع (كوين، 1999: 6).

ب. تعد الودائع اكثر خصوبة واقل تكلفة من راس المال والاحتياطات اذ لا يمكن للمصرف ان يعتمد عليهما في تدعيم طاقته الاستثمارية ، كما ان تكلفتها تفوق تكلفة الودائع المصرفية (هندي، مصدر سابق: 145).

ت. تعد الودائع وسيلة للحد من الضغوط التضخمية التي ترافق عملية التنمية الاقتصادية ، وذلك لان الودائع تمثل حجب جزءا من الدخل الممكن التصرف به في شراء السلع والخدمات مما يؤدي الى تقييد الاستهلاك وهو يمثل شرطا ضروريا لتحقيق الاستقرار النقدي والتخفيف من الضغوط التضخمية (العزاوي، 1997: 22).

ث. تعد الودائع من اقدم الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية. ويطلق عليها ودائع تحت الطلب بسبب امكانية سحبها من قبل المودع في اي وقت يشاء سواء كانت بشيك بالنسبة للحسابات الجارية او نقدا بالنسبة للودائع اذ اصبحت هذه الودائع تمثل نسبة كبيرة من خدمات المصارف التجارية في الاقتصاد الوطني (Roes، 1991: 36).

ح. تقوم المصارف التجارية بتعبئة المدخرات ، وتوزيع الموارد المتاحة بكفاءة على الانشطة الاستثمارية المختلفة، وبذلك تساهم في دعم الاقتصاد الوطني فعلى سبيل المثال تقوم المصارف التجارية بتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية المختلفة وذلك عن طريق تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية معتمدة على موارد المصرف

الخارجية من الودائع بشكل اساس فضلا عن مواردها الداخلية المتمثلة براس المال والاحتياطيات التي لا تشكل الا نسبة قليلة (Koch & Macdonald, 2000:102).

خ. تؤدي المصارف التجارية خدمة هامة للاقتصاد الوطني بقبولها للودائع لكونها تسهل عملية الدفع الناجمة عن عمليات التبادل التجاري بامان وبأقل المخاطر او انعدامها ، وتشجع الادخار الذي يمثل ركنا اساسيا في عملية التوازن الاقتصادي ، والاستثمار النقدي فضلا عن استخدام الاموال في المجالات الاقتصادية المختلفة (هندي، 1996: 144).

ج. تبرز اهمية الودائع في الاقتصاد القومي للدول النفطية حيث تمثل هذه الودائع المصرفية نسبة كبيرة جدا من موارد المصارف التجارية وغالبا ما تكون هذه الودائع بدون فائدة أو بفائدة رمزية ، والملاحظ نمو النشاط النقدي فضلا عن الفائض الحكومي في هذه الدول بصورة كبيرة وبدلا من توجيه هذه الاموال في النشاط الاستثماري والاجتماعي متوسط وطويل الاجل نرى استخدامها في خدمة النشاط التجاري قصير الاجل (المصدر نفسه 144:).

ع. توفر الودائع عائدا مجزيا للمودع يتناسب وطول اجل الوديعة فضلا عن مامونية الاموال وبخاصة اذا كانت مودعة في مصرف حكومي معروف ذي سمعة جيدة (87: 1980, G . Koufman)

4. مفهوم وتعريف الربح :

هناك مفهومان للربح المفهوم الاقتصادي ويعني مقدار التغير في القيمة الصافية للوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة. والمفهوم المحاسبي ويعني الفرق بين الدخل المتحقق من قبل الوحدة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة والمصروفات التي تكبدتها هذه الوحدة خلال هذه الفترة لتحقيق هذا الدخل (المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية). وعلى الرغم من انه لا يوجد تعريف محدد للربح الى ان التعريف الاوضح للربح هو انه الفرق بين الايرادات ومبالغ التكاليف التي تتبع هذه الايرادات او التي صرفت بهدف الحصول عليها (قاموس المصطلحات المالية والمصرفية، 2004: 50).

ويمكن تعريف صافي الربح على انه مقدار الزيادة في راس مال المصرف والناتج عن ممارسة المصرف لانشطته الاعتيادية ، وبمعنى اخر يكون صافي الربح هو الزيادة الفائضة في الايرادات بعد طرح التكاليف وجميع المصروفات بما في ذلك ضريبة الدخل (المصدر نفسه 48:).

واعتمادا على الادبيات السابقة فيمكن تعريف صافي الربح (الدخل) المصرفي على انه الفرق ما بين الايرادات الكلية للمصرف والمتحققه من ممارسته لانشطته المتنوعة و التكاليف الكلية (العمليات والتسويقية والادارية) التي انفقت في سبيل تحقيق هذه الايرادات اضافة الى الضرائب.

5. مصادر ارباح المصارف (الشماخ و عبد الله، 1990: 31-32) :

أ . الفوائد الدائنة : وهي الفوائد التي تحققها المصارف خلال الفترة على القروض والسلف والحسابات المدينة التي قامت بمنحها.

ب . العملات الدائنة : وهي العملات التي تحققها المصارف خلال الفترة على الخدمات الاخرى التي قدمتها لعملائها.

ت . فرق العملة : وهذا البند ناتج عن تعامل المصرف بعملات اخرى غير العملة المحلية وليس من الضروري ان يكون فرق العملة دائما في جانب الايرادات فقد يحقق المصرف خسارة من جراء تعامله بهذه العملات في حال اذا ما انخفضت اسعارها وكانت لديه مبالغ كبيرة منها ، ويحكم قانون مراقبة العملة الاجنبية الذي يشرف البنك المركزي على تنفيذ كيفية تعامل المصرف بالعملة الاجنبية.

ث . الايرادات الاخرى : وهذا البند غالبا ما يكون ناشئ عن اعمال عرضيه قام بها المصرف ليست من طبيعة عمل المصرف او ارباح راس مالية حققها المصرف من خلال بيع احد اصوله بالاضافة الى الايرادات التي حققها المصرف من محفظة اوراق المالية.

6 . العوامل المساهمة في تحقيق الارباح المصرفية (شاهين، 2005: 306-307) :

أ . عنصر راس المال : وهو يتمثل في راس المال العيني كالمباني والتجهيزات والمعدات والخزائن وغيرها وجميع هذه الممتلكات تعود الى المساهمين ولا دخل للودائع فيها.

ب . عنصر العمل : ويشمل الجهود التي يقوم بها المصرف لخدمة العملاء للانشطة المذكورة كعمليات شراء وبيع الاوراق المالية وغيرها ، كما يشمل الخبرة والمقدرة الفنية المتخصصة التي يمكن من خلالها اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية وتحليل الميزانيات. وهذا العنصر وان كان يرتبط بجهد وكفاءة الادارة الا انه يرتبط بصفة اصلية بالمساهمين فهم المسؤولون اولا واخيرا عن انشطة المصرف ونتائج اعماله في حالات النجاح ام الفشل ، وهم الذين استاجروا عوامل الانتاج بما فيها عنصر الادارة وهي المقوم الاساسي للعمل ، وبالتالي لا دخل للودائع بالارباح الناتجة عن هذا العنصر.

ت . الشهرة والاسم التجاري : تعتبر الشهرة او السمعة الطيبة التي يتمتع بها المصرف احدى مقومات نجاحه وهي التي تؤثر في جذب العملاء وخاصة في مجال الخدمات المصرفية التي تنافس فيها المصارف كافة . فان زيادة الانشطة ونموها وتحقيق الارباح الناتجة عنها يرتبط بصفة مباشرة بجهود الادارة ومن ثم المساهمين ولا علاقة للودائع في تحقيقها.

ثالثا - الجانب التطبيقي للبحث

1 . متغيرات البحث :

Y = صافي الدخل.

X_1 = ودائع الحسابات الجارية.

X_2 = ودائع التوفير.

X_3 = ودائع ثابتة.

والجدول الاتي يبين متغيرات البحث :

جدول (1) متغيرات البحث

التاريخ	Y (مليار دينار عراقي)	X1 (مليار دينار عراقي)	X2 (مليار دينار عراقي)	X3 (مليار دينار عراقي)
2010 ف1	1.88	168.541	229.594	40.883
2010 ف2	3.13	193.370	224.298	43.190
2010 ف3	2.23	209.048	225.161	40.108
2010 ف4	2.83	197.526	234.014	36.977
2011 ف1	4.55	198.374	227.759	44.679
2011 ف2	5.58	194.371	222.478	47.866
2011 ف3	6.41	192.402	231.372	49.483
2011 ف4	5.07	193.209	236.175	54.750
2012 ف1	4.22	215.318	236.491	60.640
2012 ف2	6.26	311.818	240.308	63.423
2012 ف3	6.23	213.284	252.105	66.016
2012 ف4	11.88	260.263	274.466	67.264
2013 ف1	4.36	243.655	273.686	58.064
2013 ف2	8.65	230.000	267.880	65.437

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الفصلية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة من (2010 – 2013) و (عبد المحسن، 2014: 87).

2 . التحليل الكمي لودائع الحسابات الجارية

أ . معامل الارتباط ما بين ودائع الحسابات الجارية و صافي الدخل :

لقد بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط ما بين ودائع الحسابات الجارية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار و صافي دخل المصرف (0.53)، وهي قيمة موجبة وغير دالة حيث بلغت قيمة t المحسوبة (0.8) وهي اصغر من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) والبالغة (1.76)، وهذا يعني عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية ما بين ودائع الحسابات الجارية و صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، وكما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول (2) نتائج معامل الارتباط ما بين ودائع الحسابات الجارية وصافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي

للاستثمار

معامل الارتباط	قيمة t المحسوبة	الدلالة
0.53	0.8	غير دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1 ، 12) = 1.76

ب . معامل الانحدار لودائع الحسابات الجارية في صافي الدخل :

من خلال قيمة F المحسوبة والبالغة (4.71) وهي اقل من قيمتها الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1 ، 12) والبالغة (4.75) وهذا يعني عدم وجود تأثير ذات دلالة معنوية لودائع الحسابات الجارية في صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، وكما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول (3) نتائج معامل الانحدار لودائع الحسابات الجارية في صافي الدخل لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
-3.17	0.04	0.28	4.71	عدم وجود تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.05) ودرجة حرية (1 ، 12) = 4.75

3 . التحليل الكمي لودائع التوفير

أ . معامل الارتباط ما بين وداائع التوفير وصافي الدخل :

لقد بلغ معامل الارتباط ما بين وداائع التوفير وصافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار (0.68) وهي قيمة موجبة حيث بلغت t المحسوبة (2.47) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 والبالغة (1.35) وهذا يعني ان هنالك علاقة ارتباط موجبة ما بين وداائع التوفير و صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، وكما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول (4) نتائج معامل الارتباط ما بين وداائع التوفير و صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

معامل الارتباط	قيمة t المحسوبة	الدلالة
0.68	2.47	دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (1 ، 12) = 1.35

ب . معامل الانحدار لودائع التوفير في صافي الدخل :

هنالك تأثير لودائع التوفير في صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار حيث بلغت قيمة F المحسوبة (10.11) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (1 ، 12) والبالغة (9.33) ومن قيمة معامل بيتا الموجبة هذا يعني بان التأثير طردي، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.46) وهذا يعني ان 46% من التغير الحاصل في صافي الدخل يعود الى التغير في وداائع التوفير، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.1) وهي قيمة موجبة وهذا يعني انه وعند زيادة مليار واحد من وداائع التوفير سوف يكون هناك زيادة بمقدار 100 مليون دينار في صافي الدخل، وكما مبين في الجدول الاتي :

جدول (5) نتائج معامل الانحدار لودائع التوفير في صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
-18.37	0.1	0.46	10.11	وجود تأثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (1 ، 12) = 9.33

اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الاتي :

$$Y = - 18.37 + 0.1 X_2$$

اذ ان :

Y = صافي الدخل.

X_2 = ودائع التوفير.

4 . التحليل الكمي للودائع الثابتة

أ . معامل الارتباط ما بين الودائع الثابتة وصافي الدخل :

لقد بلغ معامل الارتباط ما بين الودائع الثابتة وصافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار (0.77) وهي قيمة موجبة حيث بلغت t المحسوبة (4.2) وهي اكبر من t الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 والبالغة (1.35) وهذا يعني ان هنالك علاقة ارتباط موجبة ما بين الودائع الثابتة و صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار، وكما هو مبين في الجدول الاتي :

جدول (6) نتائج معامل الارتباط ما بين الودائع الثابتة و صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

معامل الارتباط	قيمة t المحسوبة	الدلالة
0.77	4.2	دال

قيمة t الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (1 ، 12) = 1.35

ب . معامل الانحدار للودائع الثابتة في صافي الدخل :

هنالك تاثير للودائع الثابتة في صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار حيث بلغت قيمة F المحسوبة (17.73) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (1 ، 12) والبالغة (9.33) ومن قيمة معامل بيتا الموجبة هذا يعني بان التأثير طردي، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.6) وهذا يعني ان 60% من التغير الحاصل في صافي الدخل يعود الى التغير في الودائع الثابتة، وقد بلغت قيمة معامل بيتا (0.19) وهي قيمة موجبة وهذا يعني انه وعند زيادة مليار واحد من الودائع الثابتة سوف يكون هناك زيادة بمقدار 190 مليون دينار في صافي الدخل، وكما مبين في الجدول الاتي :

جدول (7) نتائج معامل الانحدار للودائع الثابتة في صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
-4.88	0.19	0.6	17.73	وجود تاثير

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (1 ، 12) = 9.33

$$Y = - 4.88 + 0.19 X_3$$

اما معادلة الانحدار فكانت بالشكل الاتي :

اذ ان :

X_3 = ودائع ثابتة.

Y = صافي الدخل.

5 . الانحدار المتعدد لودائع التوفير والثابتة في صافي الدخل :

هناك تأثير لودائع (التوفير والثابتة) مجتمعان في صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار حيث بلغت قيمة F المحسوبة (8.87) وهي اكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى الدلالة 0.01 ودرجة حرية (2)، (11) والبالغة (7.21) وقد بلغت قيمة معاملات بيتا لكل من ودائع التوفير والودائع الثابتة (0.03 و 0.15) على التوالي وهي قيم موجبة لكل من الودائع الثابتة وودائع التوفير ، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.62) وهذا يعني ان 62% من التغير الحاصل في صافي الدخل يعود الى التغير في ودائع التوفير والثابتة، وكما مبين في الجدول الاتي :

جدول (8) نتائج معامل الانحدار المتعدد لودائع التوفير والثابتة في صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار

المتغير المستقل	قيمة الثابت	قيمة معامل بيتا	قيمة R^2	قيمة F المحسوبة	الدلالة
X2	-10.38	0.03	0.62	8.87	وجود تأثير
X3		0.15			

قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة (0.01) ودرجة حرية (2 ، 11) = 7.21

اما معادلة الانحدار المتعدد فكانت بالشكل الاتي :

$$Y = -10.38 + 0.03 X2 + 0.15 X3$$

اذ ان :

Y = صافي الدخل.

$X2$ = ودائع التوفير.

$X3$ = ودائع ثابتة.

6 . مناقشة النتائج :

لقد ظهرت معاملات الارتباط والانحدار لودائع التوفير والودائع الثابتة موجبتان ، وهذا يعني انه كلما زادت ودائع التوفير والودائع الثابتة كلما زاد صافي الربح لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار. في حين لم تظهر علاقة ما بين ودائع الحسابات الجارية وصافي الدخل ، وهذا يعني ان ودائع الحسابات الجارية ان زادت او نقصت فانها لا تؤثر على صافي دخل المصرف. اما معاملات التحديد فكانت (0.46 و 0.6) على التوالي لودائع التوفير والثابتة وهي تفسر التغير الحاصل في صافي الدخل والتي تعود اسبابها للودائع. اما معاملات بيتا لودائع التوفير والثابتة فقد كانت (0.19 و 0.1) على التوالي ، في حين كانت معاملات الارتباط لودائع التوفير والودائع الثابتة والتي تقيس قوة علاقتهما بصافي الدخل (0.68 و 0.77) على التوالي وهي معاملات مرتفعة احصائيا.

رابعاً - نتائج البحث

1 . الاستنتاجات :

أ . استطاع مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار من استغلال زمنية الودائع الثابتة وودائع التوفير لتحقيق درجة مساهمة عالية في صافي دخل المصرف في حين ان الودائع الجارية ليس لها اي مساهمة في تحقيق صافي الدخل.

ب . يعتبر انشاء شركة لضمان الودائع المصرفية احد المشاريع الضرورية كون اثرها سوف يعود بالايجاب على قدرة المصرف في جذب الودائع لما تولده من ثقة لدى المودعين وجرئة للمصرف في منح الائتمان.

ت . مصادر الارباح التي تحققها المصارف هي نتاج العمليات المصرفية وانشطة الاستثمار والخدمات وان الجزء الاكبر من الارباح التي حققها المصرف نتجة عن نشاط العمليات المصرفية في الوقت الذي تتجه فيه مصارف دول العالم المتطورة الى تحقيق الارباح من نشاط الاستثمار والخدمات.

ث . ان معادلة خط انحدار متعدد للودائع الثابتة وودائع التوفير في صافي دخل مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار يمكن الاعتماد عليه كانموذج للتنبؤ اذ بلغت درجت موثوقيته للتنبؤ 62%.

2 . التوصيات :

أ . ان التوعية نحو فوائد الحسابات الجارية سواء كانت حسابات جارية تقليدية والتي يمنح بموجبها المصرف دفتر صكوك او بطاقات مصرفية مسبقة الدفع من شأنه ان يراكم الاموال لدى المصارف بحيث تزداد درجة حرية المصرف في استثمار جزء من هذه الاموال.

ب . يوصي البحث ان تبوب المبالغ التي يدفعها المصرف لضمان ودائعة (في حال انشاء هذه المؤسسة) من ضمن المصروفات التي تطرح من مجمل الدخل ، ففي هذه الحالة سوف يتحمل المساهمين عبء هذه الاموال، والذين يعتبرون المسبب الاساسي في منح القروض الرديئة ، ويجب ان لا يتحملها المقترض او المودع على شكل زيادة او تخفيض في اسعار الفائدة.

ت . تعد السياسة النقدية مؤثر الاكبر في عملية منح الائتمان لذلك فان البحث يوصي بان تستخدم السياسة النقدية نحو تشجيع الادخار والذي بدوره سوف يقود الى التوسع في عملية منح الائتمان لما لها من دور ايجابي على الاقتصاد العراقي.

المصادر والمراجع اولا - الكتب العربية

- 1 . اللوزي ، سليمان احمد و مهدي حسن زويلف و مدحت ابراهيم الطراونة "ادارة بنوك" دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان 1997.
- 2 . السامرائي ، يسرى مهدي و الدوري ، زكريا مطلق "الصيرفة المركزية والسياسة النقدية" اكااديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية ، طرابلس 1999.
- 3 . الشماع ، خليل و عبد الله خالد امين "التحليل المالي للمصارف" اتحاد المصارف العربية ، عمان 1990.
- 4 . النجفي ، حسن "معجم المصطلحات الاقتصادية والقانونية" الطبعة الاولى ، دار واسط للنشر ، بغداد 1982.
- 5 . هندي ، منير ابراهيم "ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات" الطبعة الثالثة ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية 2000.
- 6 . هندي ، منير ابراهيم "ادارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات" الطبعة الاولى ، المكتب العربي الحديث ، الاسكندرية 1996.
- 7 . شرف ، كمال و ابو عراج ، هاشم "النقود والمصارف" منشورات جامعة دمشق ، 1994.
- 8 . قاموس المصطلحات المالية والمصرفية ، وحدة الابحاث ، معهد الدراسات المصرفية ، الكويت 2011.

ثانيا - البحوث والدوريات

- 1 . شاهين ، علي عبد الله "مدخل محاسبي مقترح لقياس وتوزيع الارباح في البنوك الاسلامية" مجلة الجامعة الاسلامية ، سلسلة الدراسات الانسانية ، المجلد الثالث عشر ، العدد الاول ، 2005 .
- 2 . سمحان ، حسن محمد "نظرة في واقع المصارف الاسلامية" مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد الخامس ، العدد الثاني ، 1997.

ثالثا - الرسائل والاطاريح الجامعية

- 1 . الحسيني ، همام عبد الوهاب "اثر الودائع في تنشيط عملية الاستثمار المصرفي" رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة كربلاء ، كلية الادارة والاقتصاد 2010 .
- 2 . العزاوي ، هدى "دراسة النشاط المصرفي الحكومي في العراق خلال المدة 1947-1994" اطروحة دكتوراة غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد 1997.
- 3 . كوين ، عبد الكاظم محسن "العوامل المؤثر في الطلب على الودائع المصرفية" رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد 1999.
- 4 . عبد المحسن ، حيدر علي "الودائع الزمنية واثرها في الائتمان المصرفي - بحث تطبيقي في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار -" بحث دبلوم عالي (معادل للماستر) غير منشور ، جامعة بغداد ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية 2014.

رابعا - التقارير والقوانين وشبكة المعلومات

- 1 . قانون المصارف العراقي رقم (93) لسنة 2004 .
- 2 . التقارير الفصلية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للمدة من (2010 - 2012) .
- 3 . المنتدى العربي لادارة الموارد البشرية (www.hrdiscussion.com).

خامسا – المصادر الاجنبية

1. Rose, Peter s. **“Commercial Bank Management”** Producing and selling financial services, Boston, Richard D. Irwin Inc., USA, 1991 .
2. Koch, Timothy W. & Macdonald, S. Scott **"Banking Management"** 4th Ed, The Dryden Press Harcourt College Publishers, 2000.
3. G. Kaufman, **"The U .S Financial system Money"** M markets & Institutions prentice – Hall Inc. , Englewood Cliffs , USA , 1980 .